شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

HOSSAM MAGHRABY

بعض الوثائق الأصلية تالفة

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصل

HOSSAM MAGHRABY

B16429

جامعة القاهرة
كليـــة دار العلـــوم
قسم الشـــريعة الإســـلامية

أحكام التقادم في الفقه الإسلامي

دراســـة مقـــارنة

رسالة لنيل درجة الدكتوراه

إعـــداد
محمد أحمد حسن إبراهيم
المدرس المساعد بقسم الشريعة

إشـــراف

الأستاذ الدكتور
محمد بلتاجي حسن
أستاذ ورئيس قسم الشريعة الســابق
وعميد الكلية الأسبق
رحمه الله

الأستاذ الدكتور
إبراهيم محمـــد عبد الرحيم
الأستاذ المساعد بقسم الشريعة

١٤٢٥هـ ـــ ٢٠٠٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

إليه مآب

صل ربا . . . . . سلعتها

ألن قلبا . . . . . سريرتها

تجد حبا . . . . . سيرتها

كن رجلا . . . . . رعايتها

دم صبرا . . . . . نهايتها

مت شوقا . . . . . ميتتها

سواعد حانية

أستاذي الأستاذ الدكتور / محمد بلتاجي

أحس منه ما لم أر به شفاه ، فهو خير من أن أرى ولست ألقاه ، فحال الصفو أبدًا لا يخطىء سجاياه ، ومن يحنو إن لم يحن أب على ولداه ؟ ! .

وإلى دليل الوئام ، أستاذي الأستاذ الدكتور / إبراهيم عبد الرحيم ، كل الشكر والعرفان ، فقد كان عنوانا للأمان ، ودليلا للبيان ، وسبيلا لكل خير وسلام .

ومن أستاذي الأستاذ الدكتور / ،

والأستاذ الدكتور / دوام فضل ، وسبيل عقل ، ولين جانب ، وشمول طالب ، ورأي سديد ، ونهج رشيد .

فهرس عام للموضوعات

مقدمـــــة ..... ٦ : ١٣

الباب الأول الأحكام العامة للتقادم ..... ١٤ : ١٨٦

الفصل الأول تعريف التقادم ..... ١٦ : ٢٢

الفصل الثاني طبيعة التقادم ..... ٢٣ : ٥٥

الفصل الثالث أساس التقادم ..... ٥٦ : ٨٨

الفصل الرابع نطاق التقادم ..... ٨٩ : ١٠٥

الفصل الخامس مدة التقادم ..... ١٠٦ : ١١٨

الفصل السادس وقف التقادم ..... ١١٩ : ١٥٩

الفصل السابع انقطاع التقادم ..... ١٦٠ : ١٧٦

الفصل الثامن أثر التقادم ..... ١٧٧ : ١٨٦

الباب الثاني من مسائل التقادم في الفقه الإسلامي ..... ١٨٧ : ٤٧٥

الفصل الأول تقادم العبادات ..... ١٩٠ : ٣٢٣

الفصل الثاني تقادم المعاملات ..... ٣٢٤ : ٣٦٥

الفصل الثالث تقادم الجرائم والعقوبات ..... ٣٦٦ : ٤٧٥

خاتمـــة الدراســـة ..... ٤٧٦ ، ٤٧٧

مصـــادر الدراســـة ..... ٤٧٨ : ٤٩١

الفهارس التفصيلية ..... ٤٩٢ : ٥٤٠

ملخص الرسالة بالإنجليزية ..... ٥٤١ ، ٥٤٢

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وأصلي وأسلم على رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم . وبعد ،،،

فلم يكشف لنا الصدر الأول للإسلام في نظامه القضائي ، عن نوع من القضايا كان مضي الزمن عاملا مؤثرا فيها ، فقد كانت القضايا وإجراءات التقاضي وليدة وقتها ، أو تطول يسيرا ، فلم يهمل الخصوم رفع مظالمهم ، ولم يلبث حكم القاضي إلا بقدر سماع المظلمة وبينتها حتى يصدر .

ولكن لم يدم هذا الأمر طويلا ، حيث نقلت لنا مصادر الفقه الإسلامي فتاوى بعض أئمة المذاهب المتبوعة في القرن الثاني الهجري ، في مسائل وقضايا لم يرفعها أصحابها إلى القضاء إلا بعد زمن متقادم ، وقد جاء جواب هؤلاء الفقهاء والقضاة بعدم سماع مثل هذه الدعاوى ؛ وذلك لأسباب يأتي تفصيلها عند تناول أساس التقادم ، ونشير هنا فحسب إلى أن أهم دوافعهم لعدم سماع هذه الدعاوى هو ضعف وسائل توثيق الحقوق في عهودهم ، فقد كانت الشهادة هي أهمها ، ولكن كم كان يسهل الزور فيها .

وهكذا استمرت الحال مع مرور السنين ، يترك تقدير كل قضية لما يراه القاضي في مذهبه من تحديد مدد التقادم ، حتى وحّد بعض سلاطين آل عثمان هذه المدد ، وجعلها خمسة عشرعاما إلا ما استثني ، وبعد ذلك صدرت مجلة الأحكام العدلية ، وفي الأقطار التي كانت لا تطبق فيها كانت تستصدر اللوائح والقوانين التي تحدد مدد التقادم ، حتى صار الأمر إلى ما نحن عليه اليوم ، من تفريع القوانين والتشريعات ، لتشمل غالب وجوه النشاط الإنساني ، ومحددة مددا للتقادم في كل منها .

وعلى الرغم من قدم المادة الفقهية الإسلامية للتقادم ، ومدى تأثيره في عدم سماع الدعوى ، فإن إفراده بالتأليف لم يظهر إلا من وقت ليس ببعيد فيما

أعلمه ، فقد ظهر في عام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م رسالة الدكتور حامد محمد عبد الرحمن للدكتوراه (نظرية عدم سماع الدعوى للتقادم بين الشريعة والقانون) ، ثم تلتها مؤلفات أخرى في الموضوع ، وبعد أن اطلعت على ما أمكنني الحصول عليه من هذه المؤلفات ، شرعت في الإسهام بدراسة تضاف إلى هذه الأعمال ، وربما يكون هذا أصعب ممن يفرد موضوعا بدراسة لم يسبق بها ؛ لأن عمله هذا إذا خرج على أي نحو فإنه يبقى له فضل السبق ، ويصير عطاء عن ظهر يد ، بخلاف أية دراسة تتلو هذا العمل ، ومن أهم هذه الأعمال :

١ـ (نظرية عدم سماع الدعوى للتقادم بين الشريعة والقانون) للدكتور حامد محمد عبد الرحمن ، رسالته للدكتوراه ، لم أرها منشورة ، مؤرخة بعام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م ، شريعة وقانون القاهرة . وقد جاءت في تمهيد وبابين وخاتمة .

أما التمهيد فقد اشتمل على ثلاثة موضوعات :

الأول : التعريف بالدعوى وشروط صحتها وبالمدعي والمدعى عليه والمدعى.

الثاني : التعريف بالحق وأقسامه .

الثالث : تقييد الحق وإطلاقه .

وجاء الباب الأول تحت عنوان (التعريف بنظرية عدم سماع الدعوى للتقادم ، وتمييزها عما يشابهها ، ومجالها) ، وقد ضم ثلاثة فصول :

الأول في التعريف بنظرية عدم سماع الدعوى للتقادم .

الثاني في تمييز النظرية عما يشابهها من القواعد .

الثالث في مجال تطبيق النظرية .

ثم جاء الباب الثاني (قواعد تطبيق نظرية عدم سماع الدعوى للتقادم) مكونا من ثلاثة فصول أيضا :

الأول : المدة المانعة من سماع الدعوى .

الثاني : التمسك بالتقادم .
الثالث : أثر تطبيق نظرية عدم سماع الدعوى للتقادم .

وفي الخاتمة عرض المؤلف نتائج بحثه، ثم عقبها بتتمة صاغ فيها أحكام نظريته ، في صورة مواد أو مشروع قانون مستمد من الفقه الإسلامي .

٢ــ (الحيازة والتقــادم في الفقه الإسلامي المقارن بالقانون الوضعي) للدكتور محمد عبد الجــواد محمد ، صدر الكتاب عام ١٣٩٧هـــ / ١٩٧٧م . وقد جاء في تمهيد وبابين وخاتمة .

ففي التمهيد تناول المؤلف موضوعين :
الأول : الحيازة في القانون الروماني .
الثاني : التقادم في القانون الروماني .

ثم جاء الباب الأول (الحيازة والتقــادم في فقه المذهب المالكي) مكونا من ثمانية فصول :
الأول : النصوص الأساسية في الحيازة والتقادم .
الثاني : تعريف الحيازة وعنصراها .
الثالث : أقسام الحيازة ، والتصرفات والأعمال التي تتم بها .
الرابع : شروط الحيازة وموانعها .
الخامس : مدد الحيــازة .
السادس : سقوط الدين بالتقادم .
السابع : نظرة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية في مدد الحيازة .
الثامن : آثار الحيازة والتقادم في فقه المذهب المالكي .

وقــد جاء الباب الثاني (الحيازة أو اليد في فقــه المذاهب الأخرى غير المالكي) منتظما أربعة فصول :
الأول : الحيازة في فقه المذهبين الإباضي والحنبلي .
الثاني : اليد في فقه المذهبين الحنفي والشافعي .

الثالث : اليد في فقه المذهبين الشيعي والظاهري .
الرابع : نظـرات مقارنة في الحيازة والتقـادم في الفقه الإسلامي والقوانيـن الوضعية .

ثم ذكر في الخاتمة نتائج البحث ، ثم قدم مشروع قانون الحيازة والتقادم مستمدا من الفقه الإسلامي .

٣ـ (تقادم الدعوى الجنائية في الفقه الإسلامي والقـانون الوضـعي) للدكتور سامح السيد جاد ، وقد صدر الكتاب عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م . وجاء في تمهيد وفصلين وخاتمة .

ففي التمهيد عرض المؤلف أنواع الجرائم في الفقه الإسلامي ، القصاص والحدود والتعازير ، مبينا موقف كل من القصاص والتعازير من التقادم بصورة مجملة ، ومشيرًا لخلاف الفقهـاء تجاه تقادم الحدود ، ثم سرد محتوى كتابه .

ثم جـاء الفصل الأول (تقـادم الدعوى الجنائية في الفقه الإسـلامي) مكونا من أربعة مباحث :
الأول : تقادم الدعوى الجنائية في جرائم الحدود .
الثاني : مدة تقادم الدعوى الجنائية في جرائم الحدود .
الثالث : وقف تقادم الدعوى الجنائية في جرائم الحدود .
الرابع : تقادم الدعوى الجنائية في جرائم التعازير .

وجاء الفصل الثاني (تقادم الدعوى الجنائية في القانون الوضعي) مكونا من أربعة مباحث أيضا :
الأول : ماهية تقادم الدعوى الجنائية وأساسه وتكييفه القانوني .
الثاني : مدد تقادم الدعوى الجنائية .
الثالث : وقف سريان تقادم الدعوى الجنائية وانقطاعها .
الرابع : الآثار المترتبة على تقادم الدعوى الجنائية .

وبعد ذلك عرض المؤلف في خاتمة كتابه ملخصا له ، ثم رصد مواطن الالتقاء والافتراق بين تقـادم الدعوى الجنائية في الفقـه الإسـلامي والقـانون الوضعي .

٤ـ (تقـادم الدعوى الجنائية في الفقـه الإسلامي والقانون الوضعي ـ دراسة مقارنة) للدكتور أحمد حسني أحمد طه ، رسالته للدكتوراه ، لم أرهـا منشورة ، ومؤرخة بعام ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م ، شريعة وقانون القاهـرة . وقد جاءت في تمهيد وبابين وخاتمة .

ففي الفصل التمهيدي (الأحكام العامة للدعوى الجنائية) نقف على مبحثين:

الأول : ماهية الدعوى .

الثاني : ماهية الدعوى الجنائية .

ثم جاء الباب الأول (ماهية التقادم وطبيعته) مكونا من ثلاثة فصول :

الأول : التعريف بالتقـادم .

الثاني : طبيعـة التقـادم .

الثالث : الاستثناءات الواردة على مبدأ عمومية التقادم .

وقد ضم الباب الثاني (أحكام التقادم) ثلاثة فصول أيضا :

الأول : سـريان التقـادم .

الثاني : عوارض التقـادم .

الثالث : آثـار التقـادم .

وفي خاتمة الرسـالة عرض صاحبها نتائجها ، وقـد قدمها في صورة مشروعي قانون، أولهما في تقادم الدعوى الجنائية في القانون الوضعي، والآخر في الفقه الإسلامي .

٥ ـ (تملك العقارات بوضع اليد في القانون المدني المصري وقوانيـن البـلاد العربية ، مع المقارنة بالفقه الإسلامي ، على ضوء أحدث أحكام النقض وما توصل إليه الفقه) للدكتور عدلي أمير خليل، وقد صدر الكتاب عام ١٩٩٢م.